

كفاءة الأداء القضائي بين القضاء التقليدي والقضاء الإلكتروني

Efficiency of judgment between Sharia judiciary and electronic judiciary Title in English

خبال حميد*، جامعة زيان عاشور الحلفة khebalhamid@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2025/12/ 20

تاريخ القبول: 2025/11/ 26

تاريخ الاستلام: 2025/10/ 14

ملخص:

يعتبر القضاء في كل دولة الركيزة الأساسية لبناء دولة القانون وماله من أهمية بالغة في إرساء المبادئ الأساسية للقضاء، ومع ظهور الرقمنة في جميع مجالات الحياة توجه القائمين على مرفق العدالة إلى تطبيق الرقمنة أو بمفهوم آخر عصنة قطاع العدالة وتساؤل الكثير من الباحثين، عن مسألة الأداء الوظيفي من ناحية استقلالية الأداء للبرامج الرقمية خاصة مسألة المسؤولية في حالة وقوع خطأ قضائي، ولكن بما أن التقاضي ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية وله أصول تسمى قانون التقاضي بالإضافة إلى أوضاع فنية عامة وفضلا على ذلك له مصادر في التشريع تتيح له عملية استخدام الرقمنة وفق مبادئه العامة مثل المساواة والمواجهة والشفوية، وبما أن الرقمنة تعتمد على أساليب مختلفة عن الأعمال التقليدية للقضاء وهذا نتيجة تدخل الموظفين في صيرورة المرفق حتما هذا سيوضح الأمور القانونية مع مرور الوقت و أثناء التطبيق ، والاهم من هذا هو هل يمكن أن تساعد هذه الطريقة على زيادة كفاءة أداء القضاء هذا ماتريد الدراسة توضيحه من وجهة نظر قانونية .

الكلمة المفتاحية : عصنة قطاع العدالة :الأداء الوظيفي .

Abstract

The judiciary in every country is considered the basic pillar for building a state of law and it has great importance in establishing the basic principles of the judiciary. With the emergence of digitization in all areas of life, those in charge of the justice sector have turned to applying digitization, or in other words, modernizing the justice sector. Many researchers have questioned the issue of job performance in terms of the independence of performance of digital programs, especially the issue of responsibility in the event of a judicial error. However, since litigation is a social, political and legal phenomenon... It has principles called litigation law in addition to general technical conditions. Moreover, it has sources in legislation that allow it to use digitization in accordance with its general principles, such as equality, confrontation, and oral rights. Since digitization depends on methods different from business The traditional judiciary, and this is a result of the employees' intervention in the process of the facility. This will inevitably clarify legal matters over time and during implementation. More importantly, is whether this method can help increase the efficiency of the judiciary's performance? This is what the study wants to clarify from a legal point of view.

Keywords : Modernizing the justice sector ; Job performance

* خبال حميد

يتسم القرن الواحد والعشرين بمتغيرات شاملة أفرزت العديد من التحديات التي تواجه الدول المختلفة خصوصاً في مجال العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والانترنت والرقمنة وصول إلى الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى البرمجيات التي تعمل على التحكم وضبط سير العمل من أجل تحقيق التكامل (عواد شوايبكية، 9، 2011) ومن بين الوظائف الإدارية مرفق العدالة حيث تعد ظاهرة التقاضي ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية تتمثل في عرض نزاع بشأن علاقة قانونية أو مركز قانوني على جهة تفصل فيه بتحديد حكم القانون الصحيح في شأنه وإصدار أمر بالتزام هذا الحكم تضمنه سلطة الدولة (حسن علام، دون سنة نشر، 11) هذا وفق القواعد العامة والممارسة التقليدية، لكن مع عصرة قطاع العدالة تقتضي دراسة التقاضي بيان معنى القضاء في هذا الاتجاه والنظام القانوني المطبق أي علاقة المرفق ووظيفته القانونية من الناحية التقنية والفنية مع بيان العلاقة بينهما وتحدد الإشارة في هذا الاتجاه ان الدراسة لا تبحث في تشكيل الجهاز القضائي وانما القصد منها إيضاح موضوع التقاضي الالكتروني ومدى استجابة العنصر البشري لهذه التقنية في أداء الواجبات أو العمل اليومي لتحديد نسبة الأداء الوظيفي ومقارنته بالأداء التقليدي ، لقد بدأ العلم والتكنولوجيا في العقود الأخيرة يتطور بشكل متسارع بحيث أثرت الثورة الرقمية على جميع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الحديثة والصناعية مما يؤدي إلى تعطيل الأطراف التقليدية في العديد من المرافق، طرح التساؤل في خضم هذا التطور ماذا عن عالم القانون والعدالة وبشكل أكثر تحديد مهنة القضاء وهنا جاء التفكير فيما يسمى بالصدمة الرقمية وبشكل أدق ينتظر المتقاضون بشكل متزايد إلى مرفق العدالة على انه يقدم خدمات جيدة في العصر الرقمي، ومع تطور شبكة الانترنت وما يسمى بسياسة البيانات المفتوحة والوصول المفتوح للمعلومات القانونية

مباشرة وبسهولة، ونتيجة لذلك فقد القضاء والفقهاء جزئياً احتكار المعرفة التي كانت تخصهم لذلك يتطلب عصر الرقمنة تغييراً منهجياً في تطبيق القانون .

فهناك الكثير من المسائل القانونية العالقة في ذهن القضاة مسائل القانون السبراني والعقود الالكترونية والتوقعات وحماية البيانات الشخصية كذلك عن الأمور المتعلقة بمكتب القاضي والعدالة التنبؤية والتحقيق في القضايا وتجميع الوثائق الإجرائية بحيث أصبحت المسألة تكمن في حل القضايا التراكمية مع تزايد القضايا والشكاوي، والأعمال اليومية للمرفق العدالة، وبإدخال الرقمنة أو ما يسمى بعصرة قطاع العدالة حتماً سيتغير مفهوم الأداء القضائي من الناحية العملية والإجرائية وحتى المسائل القانونية لان الأمر سيصبح نوعاً ما معقد من الناحية التقنية وخاصة أن بعض البرامج المطبقة لها ذاتية الاستقلالية في اتخاذ الأداء والواجب وبالتالي ستثير بعض المشاكل القانونية خاصة مسألة المسؤولية ولكن الذي يهمنا هنا مسألة الأداء الوظيفي من ناحية التطور والحداثة لمرفق العدالة ومنه تطرح الدراسة الاشكالية التالية: ما مدى استجابة الأداء القضائي للتحويل الالكتروني لمرفق العدالة؟ ومنه نقسم الدراسة إلى محورين ونركز على أداء القضاء في هذا الاتجاه بدراسة عصرة قطاع العدالة أولاً ثم التطرق إلى الأداء الوظيفي ضمن الاتجاه الرقمي وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي .

2. عصنة قطاع العدالة :

لكل تحول من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني لابد من أساسيات يعتمد عليها هذا التحول خاصة الجانب التشريعي فبالإطلاع على العديد من النصوص التشريعية نجد أنها تنص صراحة على القابلية بالتعامل الرقمي وهذا ماجاء في تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 13/22 الصادر بتاريخ 12 جويلية 2022 المعدل والمتمم لأحكام القانون رقم 09/08 ونصه صراحة على وسائل تتعلق بإجراءات التقاضي كتعزيز إدخال الوسائل الإلكترونية في جميع مراحل التقاضي أمام الجهة القضائية الإدارية ، كما أجازت بعض قوانين التعامل بالوثائق الإلكترونية وعلى سبيل المثال لا الحصر ماجاء في نص المادة 815 من قانون الإجراءات المدنية رقم 22-13 على جواز رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بموجب عريضة ورقية أو بالطريقة الإلكترونية وكذلك المادة 323 مكرر 1 من القانون المدني حيث نصت صراحة على أن التعبير بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالأثبات بالكتابة على الورق بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وان تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها المادة (323 مكرر 1، 2005)

تثير عصنة قطاع العدالة لتلك الجهود المبذولة من طرف الحكومة من اجل تحويل العمل الإداري التقليدي الورقي إلى عمل إلكتروني حيث تعرف عملية العصنة على مستوى قطاع العدالة على أنها سير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعلومات الإدارية والتواصل مع المواطن بمزيد من الديمقراطية بواسطة استثمارات التطورات العلمية المتصلة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات (طلحة ود، 2022، 8) وتفسيرا لذلك وفي هذا المقام سنتطرق الى الاستراتيجيات الصحية لتطبيق الرقمنة لقياس الأداء الوظيفي بدقة ثم نعرض على مسالة أدوات الرقابة على عملية التقاضي الإلكتروني .

2-1 الاستراتيجيات والآليات الصحية لتطبيق الرقمنة في مرفق العدالة :

أصبح تطبيق الرقمنة في مرفق العدالة يحتم استعمال بيانات ضخمة ومع ذلك فان إجراءات الرقابة المدعومة بالرقمنة وانتقالها من العمل التقليدي يواجه عقبات فنية في بعض المجال وجب اتخاذ بعض الاستراتيجيات منها :

-التأكيد على أن التطبيق المناسب في ظل آلية التحويل التقليدي يقضي عل وجود فجوة قانونية وتقنية أي لابد من اطر قانونية وتقنية دقيقة للتأكد من سلامة الانتقال وحماية البيانات مرفق العدالة به مسائل معقدة ودقيقة تمس بسرية التعامل اليومي للمواطن وحتى الدولة

-تعزيز التقييم والتكوين لاستخدام البيانات لدوي الاختصاص (ششواي بنان، 2020، 107) وتعزيزا لذلك وجب إنشاء مراكز أو مدارس مختصة في هذا الشأن وفق التشريع حتى يتسنى للعاملين بمرفق العدالة التأقلم مع عملية استعمال الرقمنة والسير نحو الاستعمال الصحيح وهذا ماجاء به المشرع الجزائري بالنص القانوني لحماية المعطيات حيث يعتبر القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي قفزة نوعية والذي تم تعديله مؤخرا بموجب القانون رقم 25-11 المؤرخ في 24 يوليو 2025 والجديد في التعديل هو إنشاء السلطة الوطنية لحماية المعطيات للإشراف على تطبيق هذا القانون وهي هيئة إدارية مستقلة وكان ابرز تعديلاته هي حقوق الافراد والتصريح المسبق والترخيص (قانون 25-11، 2025)

-تحسين قابلية إثبات النظام المساعد الرقمي في أعمال القضاء ومدى التأقلم الصحيح لهذا النظام، وهو نظام يسمى بدعم الأداء الالكتروني متطور يعمل مع المستخدم ويمكنه تخصيص الدعم بناء على مدخلات المستخدم عناصره مثل النسخ الورقية التي تساعد في العمل (مها محمد عبد الله، 2022، 121).

-التعاون بين الإنسان والآلة والسؤال هو كيف يستخدم القضاة الطرق التقليدية والرقمنة لحل مشكلة العدالة في العصر الرقمي، وهذا ما يسمى بالفجوة الرقمية وهي عبارة عن الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ الى مصادر المعلومات والمعرفة عبر الانترنت والقدرة على استغلالها، على سبيل المثال لا الحصر تماشيا مع تم ذكره مسالة التوقيع الالكتروني وهي تعتبر أداة توثيق الكترونية مشفرة تستخدم لإضفاء الحجية على المستندات والسجلات الالكترونية وذلك من خلال استخدام المفتاح الشفري العام، وقد انتهج المشرع الجزائري هذا المنهج خاصة في مسالة السوابق القضائية والجنسية. (مصطفى حمدي محمود جمعة، 2018، 34، 25، 2018)

2-2 أدوات الرقابة على النفاضي الالكتروني:

بما أن التحول الرقمي يعرف بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى النموذج عمل يعتمد على التقييمات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة تعمل على بناء إستراتيجية فعالة تهدف إلى تحول رقمي ناجح ، ومن بين الدول التي سارت في هذا الاتجاه الجزائر حيث ظهرت بوادر التحول الرقمي في الجزائر من خلال تبنيها مشروع الجزائر الالكتروني سنة 2008-2013 الذي عكس تأثير الجزائر بالتحولات الرقمية السريعة التي يعيشها العالم من جهة إضافة إلى كونه ترجم رغبة المشرع الجزائري في توجيهه نحو العالم الرقمي الذي يعد بمثابة خطوة إيجابية نحو إرساء مجتمع المعرفة من خلال استخدام الوسائل الالكترونية في أداء أعمال الإدارات والمنظمات التي تتوزع على اهم القطاعات من بينها قطاع العدالة وهو من بين القطاعات التي شملها التحول الرقمي او الالكتروني وذلك بصدر قانون رقم 15-03 المؤرخ في أول فيفري سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة حيث يهدف هذا القانون الى عصرنة قطاع العدالة من خلال اعتماده التكنولوجيات الحديثة في التسيير ويهدف الى تخفيف الإجراءات والسرعة في انجاز مهام وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها كالاستغناء على الدعائم الورقية والاعتماد على التصديق الالكتروني واستخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية (جميلة سلايمي وآخرون، 2019، 959، 958، 991)،

هذا التحول المفاجئ والسرير يجب ان يكون للتشريع دور في الرقابة لتحقيق الرقمنة الفعالة والسليمة وضمان كفاءة الأداء على الرغم من أن تقنية الرقمنة تواجه جوانب عديدة ومختلفة في عملية التطوير من المخاطر المحتملة لكن اتجاه التنمية لا يمكن وقفه اذا كان هناك تطبيقا سليما يتماشى مع توازي التشريع والتقنية للقضاء على وجود مشاكل قانونية

ولكي يكتب للنظام الرقابة النجاح ويحقق أهدافه التي تم التخطيط لها من قبل فلا بد أن يعتمد على أدوات لهذه العملية التي يستخدمها قطاع العدالة (حسن عفيف، 2015، 245)، ومن بينها التقارير التي يتم أعدادها لمعرفة مدى سير العملية الرقمية نحو تحقيق الأهداف الموضوعية ، بالإضافة إلى أسلوب الإشراف الإداري وهو توجيه المرؤوسين نحو الأداء الرقمي بفاعلية في قطاع العدالة وخاصة في الدعوى الالكترونية والشكوى الالكترونية، وعلاوة على ذلك تطبيق أسلوب الملاحظة الشخصية وهو توظيف مختصين في الالكترونييات والتوجيه الرقمي فيعتمد على الشهادة المباشرة فيتم من خلالها تقديم النصح عن طريق تكوين قضاة على هذا المستوى

يكون دورهم الرقابة الالكترونية للعمليات التي تتم داخل مرفق العدالة أو ما يسمى بأسلوب الرقابة بالحاسوب من خلال برامج رقابة فرعية ترصد جميع العمليات والحركات على البيانات حتى يتم الحفاظ على البيانات الشخصية وفق القانون .

3. كفاءة الأداء القضائي في ظل التوجه الالكتروني :

بدأت أماكن مختلفة في استكشاف الأحكام القضائية بمساعدة الرقمنة من منظور التصميم الوظيفي للقائمين على شؤون قطاع العدالة في الكثير من الدول بحيث يمكن للرقمنة أن توفر الجهد والنموذج الموحد عبر مختلف المحاكم والمجالس القضائية في عملية التقاضي وإجراءات معالجة الشكاوى والكثير من الطلبات إلى باقي الإجراءات القانونية المعتادة في هذا الشأن ولكن على الرغم من هذا فهناك الكثير من القضايا المعقدة من سيادة القانون عند الأداء، لذا وجب وضع بعض القيود والحدود للانتقال الرقمي هذا خاصة في مجال القضاء أو ما يسمى بالحدود الضرورية للأداء الوظيفي للقضاء والرقمنة وهي الإمكانية الواقعية للرقمنة في مساعدة القضاء من منظور التصميم الوظيفي والتأثيرات العملية ليصبح تطبيق البيانات الضخمة في المجال القضائي في اتجاه سليم ومنه التأكيد على التطبيق المناسب في ظل التحول التقليدي والبسيط دون التوجه السريع والمفاجئ حتى نضمن كفاءة الأداء السليم لمخرجات التطبيق الرقمي وقياس مدى الحفاظ على المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي ولتوضيح ذلك سنخرج على مكونات الأداء الوظيفي الالكتروني في القضاء وصولاً إلى الحفاظ على المبادئ العامة للقضاء حتى نصل إلى أداء وظيفي سليم

3-1 مكونات الأداء الوظيفي الإلكتروني في القضاء:

يشير مصطلح "الأداء الوظيفي الإلكتروني للقضاء" إلى عملية قياس وتقييم أداء الموظفين في القطاع القضائي باستخدام الأنظمة والأدوات الإلكترونية، بما في ذلك تطوير برمجيات متخصصة لمتابعة سير الدعاوى، وتقييم الاحتياجات المتزايدة للمحاكم، وتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين، بهدف تحسين كفاءة العدالة وزيادة إنتاجية العاملين لذا سنتناول أهم مكونات الأداء الوظيفي الالكتروني في القضاء وهي باختصار:

*الأنظمة الالكترونية في القضاء:

هي مجموعة من البرمجيات المتخصصة في إدارة سير الدعاوى القضائية، مثل برنامج "الميزان" الذي تتابعه السلطة القضائية في فلسطين، والذي يهدف إلى تسجيل ومتابعة جميع الملفات القضائية منذ تسجيلها إلى فصلها وأرشفتها، إلا أنه من الرغم من تطبيق هذه الأنظمة إلا أنه يستوجب وجود اختصاص في هذا المجال وحسن مافعل المشرع الجزائري في إنشاء تخصص الأنظمة الالكترونية والذكاء الاصطناعي في جامعة سيدي بلعباس وهو يركز على دراسة الأنظمة الالكترونية التي تتميز بالاستقلالية في اتخاذ القرارات والتحكم بنفسها بالإضافة إلى تكامل التقنيات المستحدثة في مجال الذكاء الاصطناعي ويتمثل هذا التخصص في دراسة التصميم وتطوير الأنظمة الالكترونية ذاتية التحكم (روان ابراهيم، 2025)

***تقييم الأداء الوظيفي الالكتروني :**

يتم تقييم أداء الموظفين في القطاع القضائي بشكل دوري باستخدام آليات إلكترونية لضمان تحسين الإنتاجية وتطوير المهارات، وهذا سيساهم بتحسين التعامل مع المواطنين بتسهيل السرعة في الإجراءات والتعامل بشفافية بالإضافة فعالية الأداء كما يساهم في توفير تكلفة الأعمال اليومية وتقديم الأعمال بطريقة جوهريّة لتحسين أداء مرفق العدالة (سمية بومروان، 2014، 53)

*** التدريب والتطوير الالكتروني:**

يشمل تطوير البرامج التدريبية وتنفيذها في مجال تكنولوجيا المعلومات لتجهيز الموظفين بأحدث البرمجيات والتقنيات اللازمة لأداء مهامهم بكفاءة، وهذا من خلال توفير التعلم والخبرات في المجال التقني وذلك عن طريق التطبيق المنهجي لعمليات رسمية لنقل المعرفة ومساعدة موظفي قطاع العدالة على التعلم المعرفي لبرمجيات التقنية وبناء على ذلك سيساعد على تحسين أداء الأعمال اليومية لمرفق العدالة (شيراز محمد خضر، 2022، 8)

*** تطوير الخدمات الالكترونية:**

والمقصود منها هو بناء ومتابعة مواقع إلكترونية للسلطة القضائية لتقديم خدمات إلكترونية متنوعة لأطراف العدالة، مثل الاطلاع على مآل القضايا، وسحب الأحكام، وتقديم المستندات، وعقد الجلسات عن بعد. وهذا ما يسمى بالوصول إلى مصطلح المحكمة الرقمية ولقد اتجهت العديد من الدول الى انتشائها وهي نظام جديد في مرفق العدالة، والقاضي هنا هو القاضي البشري الذي يعتمد على تقنية المعلومات بالشكل الأمثل بما يساعد على جودة الخدمات وسرعة إنجازها وتوحيد الإجراءات وتبسيط إجراءات العمل (عبد الصبور عبد القوي، 2012، 24)

وبناء على هذه المكونات يمكن تحقيق أهداف وفوائد كثيرة من بينها تحسين كفاءة العدالة بحيث يساهم الأداء الوظيفي الإلكتروني في تبسيط الإجراءات القضائية، وتقليل الأخطاء، وتسريع وتيرة إنجاز القضايا وزيادة الإنتاجية الموظفين من خلال تزويدهم بالأدوات والتقنيات الحديثة، وعلى اثر ذلك سيساهم في تحسين الشفافية ومن خلال توفير منصات الكترونية للمواطنين والمحامين للاطلاع على مستجدات قضاياهم ويساعد على خفض التكاليف ويقلل من الحاجة للتعامل مع الأوراق والمستندات المادية مما يساهم في الاقتصاد في تكلفة قطاع العدالة بالإضافة انه يوفر بيئة عمل متطورة تعتمد على مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات ومن أهم تطبيقاته برامج إدارة الدعوى مثل برنامج الميزان في فلسطين حيث يتم متابعة ملفات القضايا الكترونيا وهذا ما هو موجود في المحكمة الإدارية في الجزائر، وفي نفس الصدد هناك برنامج يسمى برنامج الخدمات الالكترونية مثل منصة التقاضي الالكتروني في السعودية التي تتيح تبادل المذكرات وتقديم المستندات وعقد الجلسات الافتراضية واستلام الأحكام الالكترونية

3-1 تجسيد المبادئ العامة للتقاضي الالكتروني :

تجسد المبادئ العامة للتقاضي في ضمان المحاكمة العادلة، وتشمل: استقلال القضاء، حق التقاضي (اللجوء للقضاء)، المساواة بين الخصوم، حق الدفاع والوجهة، علانية الجلسات (مع استثناءات)، التقاضي على درجتين، تسبب الأحكام القضائية، الفصل

تكريس هذه المبادئ طبقاً للدستور وقانون الإجراءات المدنية والإدارية والقوانين في القضايا ضمن آجال معقولة، ومبدأ الصلح. الأخرى.

السؤال المطروح هو مدى تكريس هذه المبادئ في ظل التحول الرقمي حيث يعد استقلال القضاء من بين أهم المبادئ وهو الاستقلالية عن السلطة التنفيذية والتشريعية، لذا نجد أن التوجه إلى الإدارة الالكترونية هو فرض واقع لا بد من مساهمته وإن الاتجاه إلى عصنة قطاع العدالة من وجهة نظر الدراسة أنه مجرد تحول لا يمس بمبدأ استقلالية القضاء، أما مبدأ التقاضي والذي هو حق اللجوء إلى القضاء للفصل في نزاعاته وضمن عدم الإفلات من العقاب وفقاً للدستور والقانون عند تطبيق التقاضي الالكتروني يبقى تطبيق هذا المبدأ مكفول بالقضاء على الفجوة الرقمية أي وصول وسائل الرقمنة إلى المجتمع وصلاحيته الاستعمال أي مدى وجود الانترنت وفيما يخص المساواة أمام القضاء وحق الدفاع والوجاهية وعلانية الجلسات فعند تطبيق المحاكمات عن بعد ترى الدراسة أن تطبيقه لا يمس بهذه المبادئ ومن خلال هذه المحاكمات تم ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتقاضين بغض النظر عن أوضاعهم، ونتيجة التوجه إلى التطبيقات الرقمية أصبحت هناك السرعة في الفصل في القضايا فعلى الرغم من أن المبادئ العامة للتقاضي تم ضمانها عند التقاضي الالكتروني إلى أن هناك مشكل الأخطاء التقنية في بعض المحاكمات وجب التطوير من سرعة تدفق الانترنت ووسائل الاتصال مع ضمان الحفاظ على سلامة المستندات الرقمية مع تطوير البرامج التقنية من طرف مختصين وضمن صدور تشريعات في هذا المجال.

3-3 تقييم الأداء الوظيفي للقضاء في ظل التطبيق الرقمي :

المقصود به هو تحديد نقاط الضعف لدى العاملين لمرافق العدالة وتوجيههم نحو تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة أكثر لكن في هذه الدراسة المراد منها ليست مسألة تقييم ولكن مدى جاهزية مرفق العدالة لتطبيق الرقمنة (مدونة قيود، 2025)، الأداء الوظيفي للقضاء هو قدرة السلطة القضائية على أداء مهامها بفعالية، ويتم قياسه من خلال استقلال القضاء ونزاهته وحياده، فضلاً عن ضمان الحق في محاكمة عادلة، وتوفير الموارد الكافية لتمكين القضاء من أداء مهامه، والتزام القضاة بمعايير المهنة كالدقة والاجتهاد وعدم التحيز، وتوفير التدريب المستمر لتطوير مهاراتهم. وفي هذا الاتجاه صدرت تعليمات صادرة عن المجلس الأعلى للقضاء الفلسطيني لتقييم أداء القضاة جاءت مقسمة إلى شطرين شطر يتعلق بالأعمال القضائية وتنظيمه مع انتظار أعمال حول الأعمال الرقمية في الكيفية الواجبة التطبيق للتقييم (تعليمات، المادة 2020، 3)، أي أن هناك مبادئ أساسية لتقييم الأداء الوظيفي للقضاء، بحيث أن إلزام القاضي بالتفسير لأعماله عند التطبيق الرقمي يستلزم من القاضي أن يكون مزوداً بمجموعة من المعطيات التقنية أن يكون القاضي مزوداً بثقافة تقنية شاملة لكي تساعد على الاجتهاد في تطبيق الأعمال الرقمية على القضايا المطروحة عليه، المشكل المطروح هو مشكل الاستقلالية الوظيفية (adrien bonnet، 2015، 61)

أن تكون لدى القاضي دراية واسعة بالمنطق التقني وفن القضاء والمنطق القضائي هو التفكير الواضح في تطبيق البرمجيات ويجعل تفكير القاضي واضحاً ومنظماً يستطيع بواسطته التفسير الصحيح للمستندات التقنية المعروضة عليه، فالعمل التقني الرقمي هو قدرة القاضي على التطبيق السليم له حتى يتسنى له الاطلاع على كل المستندات والعرائض والوسائل التقنية ويكون حكمه دقيقاً وفق

القانون في القضية المعروضة عليه والفصل بها بصورة صحيحة، وكذلك أن يستعين القاضي بالأعمال التحضيرية لكل مسألة تقنية او تطبيق رقمي ذلك أن هذه الأعمال تعد في الواقع جوهر حل النزاعات لان مسائل الرقمنة بها مسائل معقدة تم مناقشتها وهي مسألة الفيروسات ومسألة الأمن السيبراني الى غير ذلك من المصطلحات المعروفة في هذا المجال (نبيل صقرواخرن، 44، 2009).

لذا يجب أن يعمل القضاء بشكل مستقل ودون تحيز أو ضغوط خارجية، مما يضمن الفصل في القضايا على أساس الوقائع والقانون. ويتعين على القضاة ممارسة مهامهم بحياد فني وتقني وسياسي واجتماعي، مع مراعاة مواجهة المخاطر والضغوط التي يمكن أن تطرأ أثناء استعمال الرقمنة لضمان احترام حقوق الأطراف وضمان سير الإجراءات القضائية بعدالة وتوفير الحق في محاكمة عادلة، ولا يكون ذلك إلا بتكوين القاعدي لمتخصصين في مجال الرقمنة من اجل تطوير مهاراتهم وتمكينهم من مواكبة التغيرات في التكنولوجيا والإدارة القضائية الرقمية وذلك بتوفير الموارد الكافية بحيث تلتزم الدولة بتوفير الموارد المادية والتقنية الكافية لتمكين السلطة القضائية من أداء مهامها بطريقة سليمة مع تطوير أسلوب العمل الإداري وتوفير التقنيات الرقمية لزيادة الكفاءة، وتأسيساً على ذلك يتطلب تطبيق نظام الإدارة الالكترونية في المرافق العامة وجود تاطير قانوني لتسهيل وتقبل عملية التحول من قبل المجتمع سواء كانوا افراد و موظفين أو المسؤولين القائمين على سير مرفق العدالة وخاصة الفئة الأخيرة القائمة على التطبيق الرقمي لاهما المسؤولة على عملية التحول مما يجعلها اكثر فئة معنية بتحقيق الأداء الوظيفي الرقمي السليم مع الرغم ان هناك تخوف كبير في استيعاب القواعد القانونية الخاصة بالمرفق لهذه التقنيات التكنولوجية (ربيعة نصيرة، 2019، 3).

4. خاتمة:

توالت التشريعات المعاصرة في تبني تطبيقات وسائل التكنولوجيا الحديثة وإضفاء الحجية أمام القضاء بشرط مراعاة المواصفات والمقتضيات التي تضمن الحياد والالتزام. بمضمون هذا التطبيق عند الممارسة القضائية والسيطرة عليه بشكل حصري وان تكون لديه الوسائل المناسبة لكشف أي تعديل في البرمجيات وتتولى هذه المهمة الجهات التي تنشأ هذه العمليات لتقديم الخدمات الى مرفق العدالة وهي تعمل تحت إشراف السلطة التنفيذية وتقوم هذه الجهات بتقديم كل الضمانات لتأكيد هوية التطبيق ونسبة رسالة البيانات ومن خلال ماتناولته الدراسة ونتيجة لذلك يتضح أن إدخال الرقمنة إلى قطاع العدالة وجعلها في إطار ممارسة القضاء يجب ان يستمد حقيقته من التشريع وطبقاً للضوابط والإجراءات المعمول بها، بالإضافة إلى أن نجاح التقنيّة مرتبط بالعناصر الأساسية وهي تطوير البرامج الرقمية وتكوين الموارد البشرية لتحسين الأداء الوظيفي كما لاحظت الدراسة وان هناك نوع من الاستقلالية في الأداء الوظيفي بين القضاء التقليدي والقضاء الرقمي في ضمان الكفاءة خاصة مع إدخال برامج رقمية متطورة فهذه البرمجيات تتكون من مجموع قواعد تساعد على اتخاذ القرار وبالتالي المشكل يطرح في مسألة الاستقلالية في الأداء الوظيفي والتساؤل يطرح على من تقع المسؤولية في حال وجود خطأ قضائي هل على أساس هاته البرامج ام على القائمين عليها ويبقى النقاش مفتوح من الناحية القانونية، وعلى هذا الأساس وجب على القائمين على مرفق العدالة التوسع في مدخلات الاتجاه الرقمي للوصول إلى مسألة المحكمة الرقمية المتكاملة والتي تختص في المسائل الرقمية مع القضاء على مشكل الفجوة بين التشريع وتطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة لان الأمر

متعلق بمسألة معقدة جدا من الناحية التقنية والقانونية وفي هذا الاتجاه تكثيف الجهود بإنشاء مدرسة مختصة في الجانب التقني والقانوني معا .

5. قائمة المراجع:

القوانين :

- قانون رقم 11-25 مؤرخ في 24 يوليو 2025، يعدل ويتمم القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين، جريدة رسمية عدد 48
- قانون رقم 10-05 المعدل للقانون المدني المؤرخ في 20 يونيو 2005، جريدة رسمية العدد 44
- تعليمية وزارية رقم 01 صادرة عنا لمجلس الأعلى للقضاء سنة 2020 المادة 3 منه فلسطين رام الله
- قانون رقم 13-22 الصادر بتاريخ جويلية 2022 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية تعديلا لأحكام القانون رقم 09-08
- قانون رقم 03-15 المؤرخ في فيفري 2015 المتعلق بعصنة العدالة

الكتب :

- عدنان عواد الشوايكية، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية عدنان —، اليازوري للنشر الاردن، 2011 ص 9
- حسن علام، القانون القضائي الجزائري الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة نشر، ص 11
- نبيل صقر — مكاري نزيهة، الوسيط في القواعد الإجرائية والموضوعية للإثبات في المواد المدنية، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2009، ص 44 .
- سمية بومروان، الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين أداء الحكومة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص 53
- شيراز محمد خضر، التدريب والتطوير الإداري، دار الأكاديمية للطباعة والنشر، 2022، ص 8
- عبد الصبور عبد القوي علي، المحكمة الرقمية والجريمة المعلوماتية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض 2012 ص 24

الأطروحات والرسائل:

- ربيعة نصيرة، النشاط الإداري للحكومة الالكترونية، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة تيزي وزو، 2019، الصفحة 3
- حسن عفيف، واقع نظام الرقابة الإدارية الالكترونية وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني قطاع غزة ماجستار، 2015 جامعة غزة فلسطين جامعة الأقصى ص 245
- طلحة وداد، عصنة قطاع العدالة في الجزائر، ماستر في الحقوق جامعة الوادي، 2021-2022، ص 8

المجلات :

- جميلة سلامي يوسف بوشو، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 10 العدد 02، 2019، صص 944-967

مواقع الانترنت :

- شوشوي بنان، الاستراتيجيات الرقمية، مجلة جامعة شاندونغ الصين إصدار الفلسفة والعلوم والاجتماعية، مجلد 4، العدد 110، 2020، ص 107، مترجم بتاريخ 07 أكتوبر 2021 على موقع www.onlinedoctranslator.com
- ماتشجسو شوجيو كوان، المخاطر المحتملة لتطوير الذكاء الاصطناعي والوقاية القانونية والرقابة والاشراف مجلة جامعة بيكين للتكنولوجيا، مجلد 18، العدد 6، 2018، ص 66، مترجم بتاريخ 4 نوفمبر 2021 على موقع www.onlinedoctranslator.com
- موقع قيود، دليل شامل لتقييم الأداء الوظيفي السنوي أفضل الأساليب والتطبيق الفعال، 2025، تاريخ الاطلاع 12 أكتوبر 2025 الساعة 00:59، www.goyod.com
- موقع كوار، روان ابراهيم، الانظمة الالكترونية مستقلة الذكاء، 2025، تاريخ الاطلاع 12 أكتوبر 2025، على الساعة 12:30، www.quora.dz

Bibliographie

- Adrien bonnet, la responsabilite du loit de lintelligence ortificille ,master do droit, universite, parise, 2015, p61
- Canvat rephael, delintellijence artificelle, dans lapratigue du droit, reception en droit europeen, incidence surla profession davocat et ethique ,faculte de droit et de criminologie, universite catholique de louvain, 2020, p36